

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبا الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني شركة مساهمة مصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة . وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٦ فبراير ٢٠١٨ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ونتائج أعماله وتدققاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتقريرنا عليها.

مراقبا الحسابات



القاهرة في ٦ فبراير ٢٠١٨

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
١ ٢٥٥ ١٢٣	٢ ٦٣١ ٢٨٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦ ٤٣٩ ٥٤٠	١٢ ١٦٦ ٤٢٥	أرصدة لدى البنوك
١١ ٥٨٧ ٩١٣	٩ ٨٥١ ٧٤٢	أذون خزائنة
١٨ ٣٩٤ ٢٧١	٢١ ٨٧٤ ٨١٨	قروض و تسهيلات العملاء (بلفي)
١٦ ٨٣٢	١٣ ١٨٢	مشتقات مالية
٥ ٢٧٣	١٠ ٣٤٩	أصول مالية بغرض المتاجره
٤ ١٠٢	٣ ٧٦٠	استثمارات مالية متلحة للبيع
٥ ١٧٠ ٧٧٩	٥ ٣٧٥ ٧٠٥	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
١٦ ٦٢٤	٢٢ ٨٣٠	أصول غير ملموسة
٣٥٢ ٩٢١	٤٤١ ٦٦٤	أصول أخرى
٤٨٢ ٨٢٣	٥٨٨ ٩٦٩	الأصول الثابتة
٤٣ ٨٢٦ ٠٩٧	٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	اجملى الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٤ ٥٨٣ ١٥٤	٧ ٧٧٢ ٠٠٤	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٤ ٥٦٧ ٦٦٢	٣٨ ٤٢٤ ٢١٧	ودائع العملاء
٣٣ ٥٤٨	٣٢ ٩٨٢	مشتقات مالية
-	٨٨٦ ٣٨٥	قروض أخرى
١ ٣٠٥ ٠٨٩	١ ٣٩٧ ٦٤٢	التزامات أخرى
١٤٩ ٣٠٧	١٤٥ ٩٨٦	مخصصات أخرى
١٣٤ ٨٧٥	١٦٤ ٣٤٨	التزامات ضرائب الدخل الجارية
٤ ٧٩١	١٠ ٨١٥	التزامات ضريبية مؤجلة
٤٠ ٧٧٨ ٤٢٦	٤٨ ٨٣٤ ٣٧٩	اجملى الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(٢٨٢ ٠٨١)	(١٢٦ ٢٨٩)	احتياطيات *
١ ٦٢٩ ٧٥٢	٢ ٦٧٢ ٥٣٧	أرباح محتجزة
٣ ٠٤٧ ٦٧١	٤ ٢٤٦ ٢٤٨	اجملى حقوق الملكية
٤٣ ٨٢٦ ٠٩٧	٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	اجملى الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

* تشمل الاحتياطيات مبلغ (٣٥٣٧٣٢) تمثل خسائر احتياطي القيمة العائله - استثمارات مالية متلحة للبيع

العضو المنتدب

جويلاوم جين مارى فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٣ ٥٩٩ ٣٢٥	٥ ٣٩٤ ١٨٥	عند القروض والإيرادات المشابهة
(١ ٦٦٩ ٩٥٠)	(٣ ٠٢٢ ٠٥٩)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١ ٩٢٩ ٣٧٥	٢ ٣٧٢ ١٢٦	صافي الدخل من المعد
٤٩٠ ٤٠٢	٧١٠ ٨٦٥	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٦٣ ٥٦٩)	(١١٩ ٣٢٤)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٤٢٦ ٨٣٣	٥٩١ ٥٤١	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٨٢١	٨٧٧	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٣٠ ٩٩٨	١٥٣ ٩٧٨	صافي دخل المتاجرة
١٥ ٠٦٤	٥ ٨٤١	أرباح بيع استثمارات مالية
(١٠٦ ٠٧٨)	(٢٨٤ ١٥٨)	عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(٧١٤ ٩٩٥)	(٨٤١ ٧٣١)	مصروفات ادارية
(٣٤٦ ٤٧٦)	(٣٧٩ ٤٦٤)	مصروفات تشغيل أخرى
١ ٢٣٥ ٥٤٢	١ ٦١٩ ٠١٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٣١٩ ١٨٢)	(٤٥١ ٦٦٦)	عبء ضرائب الدخل
٩١٦ ٣٦٠	١ ١٦٧ ٣٤٤	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٤٩,٢٨	٦٢,٦٥	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فلان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الاحتياطيات	أرباح محتجزة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٧٠٠٠٠٠	١٧٤٢٤٤	٨١٧٠٨٥	٢٦٩١٨٢٩
توزيعات أرباح عام ٢٠١٥	-	-	(٦٥٣٠٣)	(٦٥٣٠٣)
لمحول في الأحتياطي التقوئي	-	٣٨٨٤٦	(٣٨٨٤٦)	-
لمحول في إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافي التغير في القيمة للمائلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	(٤٩٥٢١٥)	-	(٤٩٥٢١٥)
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	-	٩١٦٣٦٠	٩١٦٣٦٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٧٠٠٠٠٠	(٢٨٢٠٨١)	١٦٢٩٧٥٢	٣٠٤٧٦٧١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٧٠٠٠٠٠	(٢٨٢٠٨١)	١٦٢٩٧٥٢	٣٠٤٧٦٧١
توزيعات أرباح عام ٢٠١٦	-	-	(٧٨٥٣٤)	(٧٨٥٣٤)
لمحول في الأحتياطي التقوئي	-	٤٥٨٠٩	(٤٥٨٠٩)	-
لمحول في إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
لمحول في الأحتياطي الرأسملي	-	١٧٢	(١٧٢)	-
صافي التغير في القيمة للمائلة للأستثمارات المالية بخلاف المتأخرة بعد الضرائب	-	١٠٩٧٦٧	-	١٠٩٧٦٧
إحتياطي مخاطر معيار IFRS9*	-	٢٧٢٥٧٩	(٢٧٢٥٧٩)	-
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	-	-	١١٦٧٣٤٤	١١٦٧٣٤٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٧٠٠٠٠٠	١٤٦٢٩٠	٢٣٩٩٩٥٨	٤٢٤٦٢٤٨

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

لقد قام البنك المركزي المصري في 28 يناير 2018 بإصدار منشور يتعين على البنوك بمقتضاه تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1% من إجمالي المخاطر البنكية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام 2017 ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري

العضو المنتدب
جويلوم جين مارى فان بر تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قسم القسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبلغ بالآلاف جنيه مصري)
(١ ٩٣٤ ٦٤٢)	٥ ٧٠٩٠٨٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٥١٢ ١٨١)	(٢٧٩ ٥٩١)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٦٥ ٣٠٣)	٨٠٧٨٥١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٢ ٥١٢ ١٢٦)	٦ ٢٣٧ ٣٤٢	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٩ ٧٧٤ ٦٩٧	٧ ٢٢٢ ٥٧١	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
٧ ٢٦٢ ٥٧١	١٣ ٤٩٩ ٩١٣	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در نول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٩١٦ ٣٦٠	١ ١٦٧ ٣٤٤	صافي أرباح السنة
(١٧٢)	(١٠٩٥)	بخصم : أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الراسملي طبقاً لأحكام القانون
(٤٤)	(٤٤)	بخصم : احتياطي لمخاطر البنكيه العام
-	(٢٧٢ ٥٧٩)	بخصم : احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩*
٩١٦ ١٤٤	٨٩٣ ٦٢٦	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
٧١٣ ٣٩١	١ ٥٠٥ ١٩٣	يضاف: أرباح محتجزة في أول السنة المالية
١ ٦٢٩ ٥٣٥	٢ ٣٩٨ ٨١٩	الإجمالي
٤٥ ٨٠٩	٥٨ ٣١٢	يوزع كالتالي:
-	-	احتياطي قانوني
٧٨ ٥٣٣	١٠٢ ٢٨٩	توزيعات المساهمين (حصة اولى + حصة ثانية)
١ ٥٠٥ ١٩٣	٢ ٢٣٨ ٢١٨	حصة العاملين
١ ٦٢٩ ٥٣٥	٢ ٣٩٨ ٨١٩	ارباح محتجزة في آخر السنة المالية
		الإجمالي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

* لقد قام البنك المركزي المصري في ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإصدار منشور يتعين على البنوك بمقتضاه تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩ بنسبة ١٪ من إجمالي المخاطر البنكية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري

العضو المنتدب

جويلانم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

مشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يُقدّم بنك الإمارات دبي الوطني "ش.م.م." خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال سبعة وستون فرعاً ويوظف به ١٩٤٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢ - الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم محاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شيرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبت حق البنك في تحصيلها.

٣ - ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عند القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أنون الخزائنة

يتم الاعتراف بإذون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظير بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥.١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأسس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحفوظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية النبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقِيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
 - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الأصول التي يوبىها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسم.

٤-٥ الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستيعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء منها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلَكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الحارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الحارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حينئذ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦ - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧ - أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كإصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك توييب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبنية بفرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أدون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأدون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢ - اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أي أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة وميوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخضومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الاضمحلال بقيمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عنده.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية الميوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والميوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويُعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين الميوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٢ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشفقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣ - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من أربع إلى خمس سنوات.

١٤ - الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

قام البنك بتعديل الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الجديدة بدءاً من ١ مايو ٢٠١٧ وذلك لتتوافق مع الأعمار الإنتاجية المطبقة بالبنك الام وبغرض توحيد السياسات المحاسبية المستخدمة لجميع الوحدات المملوكة للبنك الام.

هذا وقد نتج عن تغيير الأعمار الإنتاجية للأصول زيادة في مصاريف الإهلاك بمبلغ ٩٢٣ ألف جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المبانى	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
- الواجبة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
- التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
- نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
- ماكينات صرف ألي	من ٥ إلى ٧ سنوات
- وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات والفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الأضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستردادية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبدادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥ - الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ - الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأنون الخزائن.

١٧ - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨ - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعللانه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوماً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتعاقب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩ - مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠ - ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١ - رأس المال

١٠٢١ - تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢٠٢١ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣٠٢١ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأماتات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣ - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستثمار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٥.٣٣٤% في نهاية ديسمبر ٢٠١٧.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموحدة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المحتلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسجيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول و الالتزامات العرضية المرحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	رأس المال
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)</u>
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسم رأس المال (بالصافي)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطي العام
١٩٥٢٠٨	٢٥٤١٧٦	الاحتياطي القانوني
١٦٢٩	٢٨٩٦	احتياطيات أخرى
-	٢٧٢٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
١٥٥١٣٥٧	٢٢٩٦٧٩٤	الارباح المحتجزة
٢٨١	٣٠٧	حقوق الأقلية
(٤٧٣٤٧٢)	(٣٧١٩٩٤)	اجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسي المستثمر Common Equity
<u>٢٩٩٩١٩٩</u>	<u>٤١٧٨٩٥٤</u>	إجمالي رأس المال الأساسي
		<u>الشريحة الثانية</u>
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية
-	٢٧٢٤٦	المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من
-	٨٨٦٣٨٥	الشريحة الأولى بعد الاستعدادات)
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
٢٦٣٩١٦	٣٣٩٨٨٧	والتسييلات والالتزامات العرضية المنتظمة
<u>٢٦٤٠٠٢</u>	<u>١٢٥٣٦٠٤</u>	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<u>الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر</u>
١٧٩٤٥٥٣٥	٢٣٥٧٧٩٤٣	الاصول داخل الميزانية
٣١٦٧٧٢٧	٣٦١٣٠٢٤	الالتزامات العرضية وارتباطات
١٤٨١٠	٦٦٩٠٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
-	٤١١٨٤٨٠	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٢٨٥٠٦٤٠	٣٧٣٠٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢١٦٥٠	٣٢٠٥٧٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
<u>٢٤٣٠٠٣٦٢</u>	<u>٣٥٤٢٧٧٤٧</u>	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
<u>% ١٣,٤٢٩</u>	<u>% ١٥,٣٣٤</u>	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٥ - الرافعة المالية

- اصدر مجلس ادارته البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الانسي المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستعدادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استعدادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.
- ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .
- ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
- ٤- التعرضات خارج الميزانية .

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البنود	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستعدادات			٤ ١٧٨ ٩٥٤
اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			٥٣ ٤٦٠ ٩٥٦
التعرضات خارج الميزانية			٥٥٠٠ ٥٥١
نسبة الرافعة المعليه			٧,٠٩%

٢٦ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أسس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الموبوءة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تنفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الموبوءة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من النفاقر بعد.

ج - القيمة العادلة لأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٤٤ ٦٢٧	١٥٦ ٩٩٩	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(١٣ ٥٤٥)	(٣ ٠٨٤)	(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:
(٨٤)	٦٣	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٣٠ ٩٩٨	١٥٣ ٩٧٨	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
		الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٩١٦ ٣٦٠	١ ١٦٧ ٣٤٤	صافي أرباح السنة
(٧٨ ٥٣٣)	(١٠٢ ٢٨٩)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
٨٣٧ ٨٢٧	١ ٠٦٥ ٠٥٥	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٤٩,٢٨	٦٢,٦٥	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٢٥ ٤١١	١١٢ ٢٢١	أوراق تجارية مخصومة
١٨ ٩٠٧ ٧٨٥	٢٢ ٥٦١ ٥٣٩	قروض العملاء
١٨ ٩٣٣ ١٩٦	٢٢ ٦٧٣ ٧٦٠	
(٧٨ ٠٣٩)	(٧٥ ٢٨٧)	يخصم: الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٤٦٠ ٨٨٦)	(٧٢٣ ٦٥٥)	يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
١٨ ٣٩٤ ٢٧١	٢١ ٨٧٤ ٨١٨	الصافي

الحركة على مخصص خسائر اضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٤٦٠ ٨٨٦	٢٢٩ ٠١٦	٢٣١ ٨٧٠	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٣٧٩ ٢١١	١٣٦ ٩٥٣	٢٤٢ ٢٥٨	عبء الأضمحلال
(٩٥ ٠٥٣)	(٧٣ ٣٢٨)	(٢١ ٧٢٥)	رد الأضمحلال
(٤ ٤٥٩)	(٣٠٠)	(٤ ١٥٩)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١٢ ٦٧٠	-	١٢ ٦٧٠	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٢٩ ٦٠٠)	-	(٢٩ ٦٠٠)	المتخذ من المخصصات خلال السنة
٧٢٣ ٦٥٥	٢٩٢ ٣٤١	٤٣١ ٣١٤	رصيد المخصص في آخر السنة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤٢٨ ٢٤٥	١٩٨ ٦٩٠	٢٢٩ ٥٥٥	عبء الأضمحلال
(٣٢٢ ١٦٧)	(٢٨١ ٣٤٦)	(٤٠ ٨٢١)	رد الأضمحلال
١٣٠ ٨٣٤	١٢١ ٥٤٣	٩ ٢٩١	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١٠ ٢٤٣	-	١٠ ٢٤٣	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٣٣ ٨٥٩)	-	(٣٣ ٨٥٩)	المتخذ من المخصصات خلال السنة
٤٦٠ ٨٨٦	٢٢٩ ٠١٦	٢٣١ ٨٧٠	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بفرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦			٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	
الالتزامات	الأصول		الالتزامات	الأصول		
(أ) المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة						
مشتقات العملات الأجنبية						
٢٩.٠٠٦	١٢.٢٩٠	١.١٩٤.١٦٢	٢١.٠٤٤	١.٢٤٤	٨٥٤.٩٨٤	عقود عملة أجلة
٤.٥٤٢	٤.٥٤٢	٢٥٧.٥٣٠	-	-	-	عقود خيارات العملات (خارج المتصورة)
٣٣.٥٤٨	١٦.٨٣٢		٢١.٠٤٤	١.٢٤٤		
مشتقات معدلات العائد						
-	-	-	١١.٩٣٨	١١.٩٣٨	٢.٤٦٤.١٥٠	عقود مبادلة عائد
-	-		١١.٩٣٨	١١.٩٣٨		
٣٣.٥٤٨	١٦.٨٣٢		٣٢.٩٨٢	١٣.١٨٢		إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة

- أصول مالية بفرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥.٢٧٣	١٠.٣٤٩	إجمالي أصول مالية بفرض المتاجرة
٥.٢٧٣	١٠.٣٤٩	

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(أ) أدوات حقوق ملكية:
٤١٠٢	٣٧٦٠	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤١٠٢	٣٧٦٠	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(أ) أدوات دين:
٥١٧٠٧٧٩	٥٣٧٥٧٠٥	أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٥١٧٠٧٧٩	٥٣٧٥٧٠٥	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أرصدة متداولة
٢٤٤٠٠	٢٧٦٨٠	أرصدة غير متداولة
٥١٤٦٣٧٩	٥٣٤٨٠٢٥	
٥١٧٠٧٧٩	٥٣٧٥٧٠٥	
٥١٧٠٧٧٩	٥٣٧٥٧٠٥	أدوات دين ذات عائد ثابت
٥١٧٠٧٧٩	٥٣٧٥٧٠٥	

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات في شركات تابعة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الرصيد في أول السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦
الرصيد في آخر السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦

أخر السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٣٧١ ٨٢٠	٢٠٩ ٩٤٩	٥٦ ٧٣٨	١٣ ١١٢	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٢٣٧ ٣٠٠	١٨١ ٥٤١	٢٢ ٤٩٢	٩ ١٠٣	٩٩,٨

- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
إيرادات مستحقة	٢٨٩ ٣٧٠	٣٣٩ ٥٣٧
مصرفات مقدمة	٨ ٣١٢	٥ ٩٣٩
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٤٣٩	٤٣٩
تأمينات وعهد	٥ ٢٥٠	٧ ١٣٧
أخرى	٤٩ ٥٥٠	٨٨ ٦١٢
الإجمالي	٣٥٢ ٩٢١	٤٤١ ٦٦٤

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٣ ٩٣٠ ٥٧٦	١٢ ٩٢٦ ٩١٠	ودائع تحت الطلب
١٢ ٥٩٠ ١٠١	١٦ ٦٦٩ ٣٣١	ودائع لأجل وبإخطار
٥ ١٧١ ٩٤١	٦ ٥٣٥ ٧٦٩	شهادات ايداع وإيداع
١ ٧٧١ ٢٥١	١ ٨٢٩ ١٤٥	حسابات توفير
١ ١٠٣ ٧٩٣	٤٦٣ ٠٦٢	ودائع أخرى
<u>٣٤ ٥٦٧ ٦٦٢</u>	<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	الاجمالي
٢٣ ٣٧٥ ٨٢٣	٢٥ ٤٩٩ ٠٩٧	ودائع مؤسسات
١١ ١٩١ ٨٣٩	١٢ ٩٢٥ ١٢٠	ودائع أفراد
<u>٣٤ ٥٦٧ ٦٦٢</u>	<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	الاجمالي
٨ ٠٥٧ ١٠٨	٧ ٤٧١ ٤٠٦	أرصدة بنون عائد
٢٦ ٥١٠ ٥٥٤	٣٠ ٩٥٢ ٨١١	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٤ ٥٦٧ ٦٦٢</u>	<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	الاجمالي
٢٩ ٣٩٥ ٧٢١	٣١ ٨٨٨ ٤٤٨	أرصدة متداولة
٥ ١٧١ ٩٤١	٦ ٥٣٥ ٧٦٩	أرصدة غير متداولة
<u>٣٤ ٥٦٧ ٦٦٢</u>	<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٤١ ٤٢٠	٢٣٦ ١٦١	عوائد مستحقة
١٦٢	٢٤٦	إيرادات مقدمة
٧٦٠ ٥٤٠	٦٢٢ ٣٦٣	مصرفات مستحقة
٤٠٢ ٩٦٧	٥٣٨ ٨٧٢	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٣٠٥ ٠٨٩</u>	<u>١ ٣٩٧ ٦٤٢</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسندة بالكامل.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلف جنيه مصري الا اذا ذكر خلاف ذلك)

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وتم السداد.
- جارى الاعداد لفحص عام ٢٠١٦.